العدوان.. الكارثة الأفظع على اليمن

رعاية دولية للقتل وللمجاعة والكوليرا والإرهاب وتغذية الصراعات في اليمن

تتدهور الاوضاع الانسانية باليمن بشكل مرعب وتنذر بكارثة فظيعة لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل اذا لم يتحرك العالم لوقف العدوان الذي تقوده السعودية والذي أودى بحياة قرابة مائة الف من المدنيين بين شهيد وجريح ، ورفع الحصار البري والبحري والجوي غير المبرر والذي يكاد يخنق قرابة 30 مليون شخص باطلاً، في انتهاك فاضح للمواثيق والاعراف الدولية ..

لقد تسببت الغارات الجوية التي يشنها العدوان والتي طالت المصانع والمعامل والمزارع والشركات في فقدان 9ملايين يمني لاعمالهم ، كما اجبر القصف الجوي والبحري ما يقارب اربعة ملايين مواطن على النزوح من مساكنهم الى مناطق اخرى وباتوا يعيشون في ظروف مأساوية، ساهمت في انتشار الأمراض والأوبئة كالكوليرا والسحايا بالإضافة إلى سوء التغذية الذي أصبح يهدد حياة مليوني طفل ، اضافة الى ان هناك قرابة 16 مليون مواطن لا يحصلون على مياه شرب نظيفة، خلافاً لاكثر من عشرين مليون بحاجة الى مساعدات انسانية عاجلة ..

بيد أن التطور الاخطر في الوضع الانساني يتضح بالارقام المخيفة حول الوضع الصحي والإنساني في اليمن الذي تسبب به العدوان والحصار السعودي الأمريكي والذي كشف عنه ناطق وزارة الصحة الدكتور عبدالحكيم الكحلاني في مؤتمر صحفي عُقد بالعاصمة صنعاء السبت ، حيت اوضح أن أكثر من 55 % من المستشفيات والمراكز الصحية خرجت عن العمل جراء العدوان المباشر عليها، وأنه وفقاً لتقديرات الوزارة غير النهائية فإن الحصار الذي يفرضه العدوان على اليمن أدى إلى وفاة أكثر من 14 ألفاً من المرضى، كما أن أكثر من 95 ألف مريض بحاجة للسفر للخارج لتلقي العلاج ويزداد وضعهم سوءاً بسبب اغلاق السعودية مطار صنعاء الدولي وكذلك منع دخول الادوية والمستلزمات الطبية .كما يعاني أكثر من نصف مليون طفل يمني من سوء التغذية.

مشيراً الى أن أكثر من 800 ألف شخص أصيبوا بوباء الكوليرا منذ أواخر أبريل الماضي، مؤكداً وفاة أكثر من2000 شخص حتى اليوم في حصيلة غير نهائية بسبب استمرار تفشي الوباء ، واصرار تحالف العدوان بقيادة السعودية على منع دخول الادوية والمستلزمات الطبية الى اليمن وقيامه بحجزها في جيبوتي لأشهر حتى تفسد او تنتهي صلاحيتها .

وقال ناطق الوزارة: إن التقديرات غير النهائية لخسائر القطاع الصحي قد بلغت جراء استمرار العدوان والحصار أكثر من 8 مليارات دولار.

يُذكر أن الحرب التي يشنها التحالف بقيادة السعودية وبدعم أمريكي وبريطاني مع فرض حصار بري وجوي وبحري يهدد اليمن بكارثة إنسانية تهدد حياة الملايين الذين لم يعد بمقدورهم تأمين احتياجاتهم اليومية من المتطلبات الأساسية كالغذاء والماء والدواء.

ويواجه الملايين من ابناء الشعب اليمني الموت بشكل يومي سواء بنيران الاسلحة المحرمة دولياً التي يطلقها عليهم تحالف العدوان، او تفتك بهم المجاعة والامراض والاوبئة.. وصمت العالم وفي المقدمة مجلس الامن والامم المتحدة والمنظمات الحقوقية المعنية امام بشاعة هذه الحرب وعدم تحركه لوقف العدوان ورفع الحصار سيدفع اليمنيين الى تبني خيارات ستزج بالمنطقة والامن والاستقرار في دوامة صراعات لن تنطفئ نيرانها الابعد عدة عقود .

السعودية والإمارات تبحثان عن غطاء لجرائمهما عبر البرلمان

المرتزقة وقّعوا على اتفاقية تحميل اليمن تكاليف العدوان وتتطلب مصادقة البرلمان

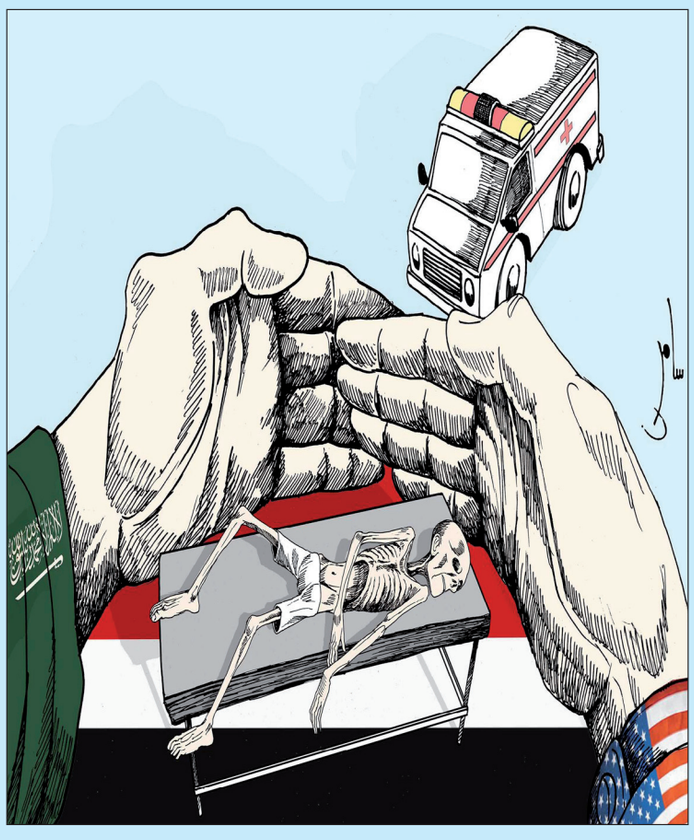

كشفت وسائل إعلام عربية عن بحث السعودية والامارات عن غطاء للجرائم ومخطط للهيمنة على اليمن من وراء التحركات السرية المكثفة والمستميته للدولتين لإقناع النواب بعقد اجتماع للبرلمان اليمني في عدن، على الرغم من اخفاقهما حتى الآن في الحصول على النصاب القانوني، نظراً لرفض أغلبية أعضاء البرلمان وعدم تأييدهم العدوان على بلادهم.

واوضحت صحيفة الشرق القطرية ان حكومة هادي اخفقت منذ عام، في استقطاب اعضاء مجلس النواب لعقد جلسة في عدن، رغم المبالغ المالية الضخمة التي عرضتها السعودية عليهم.. وأكدت مصادر برلمانية، ان الهدف من عقد جلسة في عدن، هو عزم السعودية والامارات تمرير اتفاقات ومشاريع مجحفة بحق اليمن عبر البرلمان باعتبار اعضائه ممثلين عن الشعب.

وتتصدر أبرز تلك المشاريع التآمرية "عدم تحميل السعودية والإمارات أي مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة عن جرائمهما في اليمن، كون الدولتين أتتا بطلب رسمي يمني لمساعدة ومساندة ما تسمى بالشرعية، إلى جانب مصادقة النواب على تحميل الحكومة اليمنية فاتورة الحرب المشتعلة في اليمن منذ ثلاث سنوات، وكذا المصادقة على مشروعية تأجير الجزر والموانئ اليمنية لأي جهات خارجية وفق عقود تطوير واستثمار" .. وأوضحت أن السعودية والامارات كثفتا بشكل كبير مؤخراً، وبصورة سرية، سعيهما للحصول على النصاب القانوني من أعضاء البرلمان، بأي طريقة او وسيلة كانت، ليتسنّى المصادقة على تلك المشاريع والتي سبق وأن وقّعت عليها قيادة ما تسمى بالشرعية، من دون الإعلان عنها، وتستلزم بالضرورة مصادقة النواب عليها لتكون نافذة وفقاً للدستور.

أعدتها الحملة الدولية لمقاطعة أبوظبى بسبب جرائمهم في اليمن

مذكرات اعتقال لمسؤولين إماراتيين

أعلنت الحملة الدولية لمقاطعة الامارات -والتي تضم مجموعة من النشطاء الدوليين- بدء انشطتها 15 أكتوبر الماضي من العاصمة الفرنسية باريس لاطلاق حملة دولية لمقاطعة الإمارات.

وأوضحت الحملة في بيان لها أنه تم تشكيل مجموعة من النشطاء في باريس وبروكسل وبرلين ولندن وروما ومدريد ونيويورك للمشاركة في الحملة.. مشيرة الى أن مجموعة من دول أخرى ستشارك في الحملة.. وكانت قد بدأت الحملة بجملة من الاجراءات القانونية لفحص إمكانية اعتقال كل من محمد زايد ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية ورئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبو ظبي، وحمد محمد ثاني الرميثي قائد الجيش، إضافة إلى وزير الدولة لشؤون الدفاع محمد أحمد البواردي، وذلك على خلفية جرائم الحرب المرتكبة في اليمن.

واعلنت الحملة- التي دشنها الأسبوع الماضى مدافعون عن حقوق الانسان ونشطاء حملات وضحايا لقوانين الإمارات التمييزية- أنها التقت صباح الجمعة قبل الماضى مع خبراء القانون الدولي في لندن لبحث السبل القانونية الممكنة لاعتقال مسؤولين إماراتيين رفيعين في حال وصولهم إلى المملكة المتحدة.

وأضافت الحملة: أنه ومع وفرة التقارير والمعلومات حول جرائم حرب محتملة نُفذت في اليمن على يد الإمارات، فإن الخبراء أكدوا على وجود أرضية قانونية قوية تسمح بمحاسبة المسؤولين الإماراتيين. واكدت الحملة أنها التقت على مدار الأيام الماضية بخبراء قانونيين في باريس والعاصمة البلجيكية بروكسل لأجل اتخاذ اجراءات مشابهة في أوروبا عبر اصدار مذكرات اعتقال في بعض الدول الأوروبية.

وأشارت الحملة على موقعها الاسلكتروني الى أن "الدلائل التي قدمت خلال تلك المشاورات واللقاءات تمثل أساساً لاجراءات قانونية.. الأطفال والإبرياء الذين قتلوا بطائرات الـ اف 16 والقصف المدفعي، يعني أن هؤلاء المسؤولين عليهم الاجابة على كثير من الأسئلة حول ما حدث"

وأكدت الحملة أنها قدمت نسخاً من التقارير والصور والوثائق التي تكشف عن ممارسات الامارات في المحافظات اليمنية المختلفة التي تشمل ضحايا التعذيب والاخفاء القسري.. واضافت الحملة: أنها ستقدم دعوى أمام قيادة الشرطة المركزية البريطانية لمكافحة الارهاب «SO15» التي تعتبر مسؤولة عن فحص كل الادعاءات حول جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية، وجرائم الإبادة والتعذيب، مشيرة إلى ان طلب مذكرة الاعتقال سيقدم وفق البند رقم/1«a4» من قانون المحاكم الجزئية لعام 1980م.

واوضحت الحملة أنها تنطلق في ضوء انتهاكات حقوق الإنسان اللامتناهية التي تمارسها الامارات، اضافة إلى جرائم الحرب التي ترتكبها في اليمن وانتهاكات حقوق العمال، بجانب اعتبارها مركزاً للعبودية الحديثة.. وأضافت الحملة: أن الامارات اليوم تعتبر احدى الدول التي تقود عمليات الاتجار بالبشر وغسل الأموال وهى داعم اساسي لمجموعات إرهابية في سوريا ومناطق اخرى في الشرق الأوسط.

مأرب تعيش على صفيح ساخن

الإمارات تسعى لاستكمال السيطرة على حقول النفط والغاز

يتجه النظام الإماراتي إلى استكمال السيطرة على منابع النفط والغاز في اليمن، فبعد أن سيطر على حقول النفط في حضرموت وشبوة، تتجه أبوظبي نحو منابع الغاز المسال في محافظة مأرب عبر تأسيس قوات محلية تحمل ذات المسمى «النخبة» الذي تعتمده أبو ظبي في المحافظات المحتلة.

وتتداول وسائل إعلامية معلومات تؤكد أن الإمارات تسعى إلى إنشاء قوة في مأرب باسم النخبة المأربية، بهدف الاستحواذ على مخزون الغاز المسال في مأرب والذي يعد ثاني أكبر مخزون في المنطقة العربية بعد مخزون الغاز القطري.. وأشارت مصادر محلية وفق الشروق القطرية إلى تحرك إماراتي لاستقطاب المئات من الشباب استعداداً لتجنيدهم كقوات نخبة موالية لها في مأرب.

مشيرة إلى أن الضباط الإماراتيين المتواجدين في معسكر تداوين في مأرب كثفوا من لقاءاتهم ببعض المشائخ في مأرب، وذلك في إطار مخطط للسيطرة عليها.

وتعيش مأرب أوضاعاً متوترة أكثر من أي وقت مضى بعد ثورة الاحتجاجات التي خرجت الاسبوع الماضي وواجهتها سلطات عملاء العدوان بالرصاص والنار.. وتفيد المعلومات أن ما حصل الاسوع الماضي في مأرب مؤشر لثورة ضد العدوان ومرتزقته، وزاد الوضع سوءاً دخول الامارات في صراع مع الاخوان المسيطرين على مأرب وحقول النفط والغاز.

وتهدف الإمارات من وراء تحرُّكها إلى إحكام السيطرة على القطاعات النفطية المتواجدة في محافظة مأرب وخصوصاً في قطاع صافر الإنتاجي وقطاع جنة القطاع 18 النفطي والذي يتم تصديره عبر ميناء بلحاف النفطي ويعد أكبر الموانئ اليمنية ويستخدم في تصدير الغاز المسال.

وفي وقت سابق أشارت مواقع صحفية إلى تفاوض الإمارات مع شركات أجنبية مساهمة في مشروع الغاز المسال في مأرب لشراء حصتها.. ويصل حجم الغاز المسال في مأرب الى 18,6 تريليون قدم مكعب، وكانت الإمارات قد فرضت سيطرتها على معظم خطوط أنابيب الغاز المسال التي تصل بلحاف بالقطاع 18 النفطي في مأرب بطريقة تدريجية.

الجدير بالذكر أن محمد زايد كان قد كلف العميد مسلم الراشدي -الذي أطلقت عليه الامارات قائد قوة احتلال مأرب- بتشكيل جيش من المرتزقة التابعين للإمارات، إلا أن المخطط تأجل بسبب رفض قبائل مأرب التعامل مع الغزاة، اضافة الى توجه الرياض للحد من نفوذ الإمارات في محافظتي مأرب والجوف من خلال دعم جماعة الإخوان بالمال والسلاح.

تتمات.. تتمات..

العملية التعليمية متوقفة.. بقية

ضغوطات كبيرة مورست على الادارات المدرسية لرفع الاضراب ، إلا ان اصرار المعلمين والمعلمات قرار لا تراجع عنه، ما دفع بعض الادارات المدرسية في امانة العاصمة وغيرها من المحافظات الى اجبار الطلاب والطالبات على البقاء في الفصول الدراسية من الثامنة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً يتخللها نصف ساعة بريك «راحة».. الى ذلك وصف تربويون وأولياء أمور هذه الاجراءات بالتعسفية بحق ملايين الطلاب والطالبات وتسببت في حالة سخط وتذمر الكثير منهم والذين فضلوا بقاء ابنائهم في المنازل بدلاً من ذهابهم الى مدارس أصبحت أشبه بالسجون..

بشارة خير تلوح في الأفق حيث تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي صورة رسالة وزير المالية في حكومة الانقاذ صالح شعبان الى البنك المركزي بصرف سبعة مليارات وثلاثمائة وثلاثة ملايين ومائة وثلاثين الف ريال رواتب التربويين في ديوان الوزارة ومكاتبها في المحافظات لشهر يونيو 2017م حسب الكشوفات المعمدة من وزير التربية والتعليم.. هذه التوجيهات بارقة امل لانطلاق العملية التعليمية والتربوية مؤقتاً على الاقل لمدة شهر.

التحقيق في مصير 155 مليون دولار.. بقية

وأوصى النواب -خلال مناقشتهم التقرير التكميلي لأوضاع قطاعي النفط والغاز- الحكومة بإعادة النظر في قرار تعويم اسعار المشتقات النفطية وتمكين الشركة اليمنية من استعادة دورها ونشاطها والقيام بكافة المهام المناطة بها وفقاً لقانون إنشائها.

وأقر البرلمان في توصياته أن تعمل الحكومة على تخفيف الاعباء عن كاهل المواطنين من خلال استبعاد الرسوم غير القانونية المحملة على كلفة المشتقات النفطية.. وأكد أن على وزارتي النفط والمالية توريد السيولة اللازمة للشركة اليمنية للغاز من المبالغ التي سحبت من حساب الشركة حتى تتمكن من شراء مادة الغاز وتغطية احتياجات السوق وبيعه للمواطن بالسعر الرسمي..

لقاءات المؤتمر والأنصار.. بقية

مراقبون سياسيون أكدوا لـ«الميثاق» ان استمرار تفاقم الخلافات بين الشريكين الوطنيين اللذين يتصدران قيادة معركة الدفاع عن الوطن ومواجهة العدوان ليس عملاً عفوياً على الاطلاق وأنما هو عمل مخطط ومنظم وينفذ بشكل مدروس وبحيث لا يثير اية شبهات لضمان تفخيخ علاقات الشراكة المعمدة بالدم بين المؤتمر وانصار الله ، في سياق استهداف ضرب الجبهة الداخلية وشق وحدة الصف الوطني ، خاصة وقد جسد اتفاق الشراكة الوطنية تحولاً تاريخياً في مواجهة العدوان اثار حالة من الهلع لدى دول التحالف التي اعلنت الحرب عليه منذ يوليو 2016م.

وطالبوا قيادتي المكونين بسرعة وضع حد لمثل هذه التداعيات والتي لم تعد تستهدف الشراكة فقط وانما بات واضحاً انه يراد من وراء هذ التأجيج والممارسات المصاحبة لذلك تفجير صراع بين الطرفين ليتخلصا من بعضهما البعض ليتمكن العدوان ومرتزقته من دخول العاصمة صنعاء بدون قتال ..

وشدد المراقبون على أهمية الالتزام بالدستور والقانون في حل التباينات والخلافات التي تطرأ بين المؤتمر والانصار حول بعض القضايا وعدم اتاحة الفرصة للطابور الخامس لضرب هذه العلاقة عبر افتعال معارك ثانوية أو خلق هوة بين القواعد والقيادات بهدف تقويض الثقة القائمة بين قيادتي المكونين.

ونصح المراقبون بتجنيب المجلس السياسي وحكومة الانقاذ الوطني أي هيمنة من أي طرف كان، كونهم يعبرون عن ارادة وطنية والتزام بالدفاع عن مصالح الوطن وفقاً للدستور والقانون وهو ما يؤكد عليه المؤتمر الشعبي العام مراراً وتكراراً في بياناته وخطابات قياداته.

مشيرين الى أن المؤتمر وأنصار الله وحلفاءهما يتحملان مسئولية وطن وشعب وقيادة معركة تاريخية ضد عدوان همجي ويواجهان تحديات خطيرة.. وعليهم أن يكونا عند مستوى رهان الشعب ويرتيا الى مستوى التحديات.